



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الأول 2024



العدد السابع والعشرون

دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الأول - 2024)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The First Quarter – 2024)

البنك المركزي العراقي

2024

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الأول من عام 2024) / العدد السابع والعشرون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الأول من عام 2024، العدد السابع والعشرون، بغداد، 2024.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

- 1..... المقدمة
- 8-3..... الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة)
- 3..... أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية
- 3..... 1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة.
- 4..... 2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
- 5..... 3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات
- 6..... ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة
- 6..... 1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
- 7..... 2. أسعار الفائدة الحقيقية
- 24-9..... الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف)
- 9..... 1. تسهيلات الإقراض القائمة إلى إجمالي مطلوبات المصارف
- 9..... 2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)
- 10..... 3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق
- 11..... 4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع
- 13..... 5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات
- 15..... 6. المضاعف النقدي
- 16..... 7. ربحية المصارف
- 17..... 8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي
- 18..... 9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع
- 20..... 10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول
- 21..... 11. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة
- 22..... 12. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة
- 23..... 13. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي
- 30-25..... الفصل الثالث (تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي)
- 25..... 1. معدل التضخم (Inflation Rate)
- 25..... 2. معدل نمو الدين الداخلي
- 26..... 3. نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- 27..... 4. المخفّض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator)
- 28..... 5. فجوة الناتج المحلي الإجمالي
- 29..... 6. معامل الاستقرار النقدي

قائمة الأشكال

الفصل الأول 8-3

- شكل (1) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة 4
- شكل (2) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى (M2) 5
- شكل (3) شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات 6
- شكل (4) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير والثابتة 7
- شكل (5) سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 8

الفصل الثاني 24-9

- شكل (6) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 10
- شكل (7) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة 11
- شكل (8) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي 12
- شكل (9) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 13
- شكل (10) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة 14
- شكل (11) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 15
- شكل (12) العملة في التداول الى الودائع الجارية والمضاعف النقدي 16
- شكل (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة 16
- شكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 17
- شكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 18
- شكل (16) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع العام والخاص 18
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 19
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 19
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول 20
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 21
- شكل (21) نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية اثناء الفصل الرابع من عام 2023 21
- شكل (22) الائتمان النقدي المقدم لكل من القطاعات الحقيقية خلال الفصل الرابع من عام 2023 22
- شكل (23) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة 23
- شكل (24) فجوة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي 24

الفصل الثالث 30-25

- شكل (25) معدل التضخم 25
- شكل (26) حوالات الخزينة والحوالات المخصومة من قبل المصارف العاملة 26
- شكل (27) نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية 27
- شكل (28) الناتج المحلي والمخفض الضمني 28
- شكل (29) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 29
- شكل (30) معامل الاستقرار النقدي 30

قائمة الجداول

الفصل الاول 8-3

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 8

الفصل الثاني 24-9

جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء المصارف 24

الفصل الثالث 30-25

جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي 30

المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقدرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه. ويشتمل التقرير على ثلاث فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية، تضمن الفصل الأول من التقرير تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة عن طريق عدة مؤشرات من أبرزها نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، إذ انخفضت لتصل إلى (82.3%) في الفصل الأول من عام 2024 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 والتي بلغت فيه (83.5%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، إذ كان الانخفاض بهذه النسبة نتيجة ارتفاع عرض النقد الواسع بنسبة (1.3%) وانخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.2%).

أمّا الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (57.1%) في الفصل الأول من عام 2024 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، كما شهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الأول من عام 2024 ارتفاعاً ليصل إلى (1.19) بعدما كان (1.12) للفصل ذاته من عام 2023 نتيجة انخفاض النقد الأساس بنسبة (3.2%) لذات الفترة، أمّا فيما يخص مؤشر القروض المُعَثَّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد انخفض بنسبة (9.6%) في الفصل الأول من عام 2024 لتبلغ النسبة (6.56%) بعد أن كانت (7.26%) خلال ذات الفصل من عام 2023.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى معدل التضخم يُلاحظ أنه سجل نسبة (0.8%) في الفصل الأول من عام 2024، إذ تم احتساب سنة 2022 كسنة أساس لحساب الرقم القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، أمّا في ما يخص حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت من (8.2%) خلال الفصل الأول من عام 2023 إلى (6.6%) خلال الفصل ذاته من عام 2024، بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاض بنسبة (0.9%) أثناء الفصل الأول من عام 2024 إذ بلغ مقدار (76.9) تريليون دينار بعد أن كان (77.6) تريليون دينار خلال الفصل الأول من عام 2023.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

الفصل الأول: تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

يمكن تقييم استقرار قيمة العملة من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات المهمة. إذ يدل عدم بقاء جميع المؤشرات أو بعضها ضمن النسب المقبولة نتيجة لصدمات خارجية أو داخلية على حدوث خلل أو انحراف في مسار قيمة العملة، ويُعد ذلك إشارة تحذيرية لاحتمالية حدوث تقلبات في قيمة العملة خلال الأشهر القادمة. ومن بين أهم هذه المؤشرات التي توفر تحليلاً دقيقاً للتقلبات في قيمة العملة الوطنية الآتي:

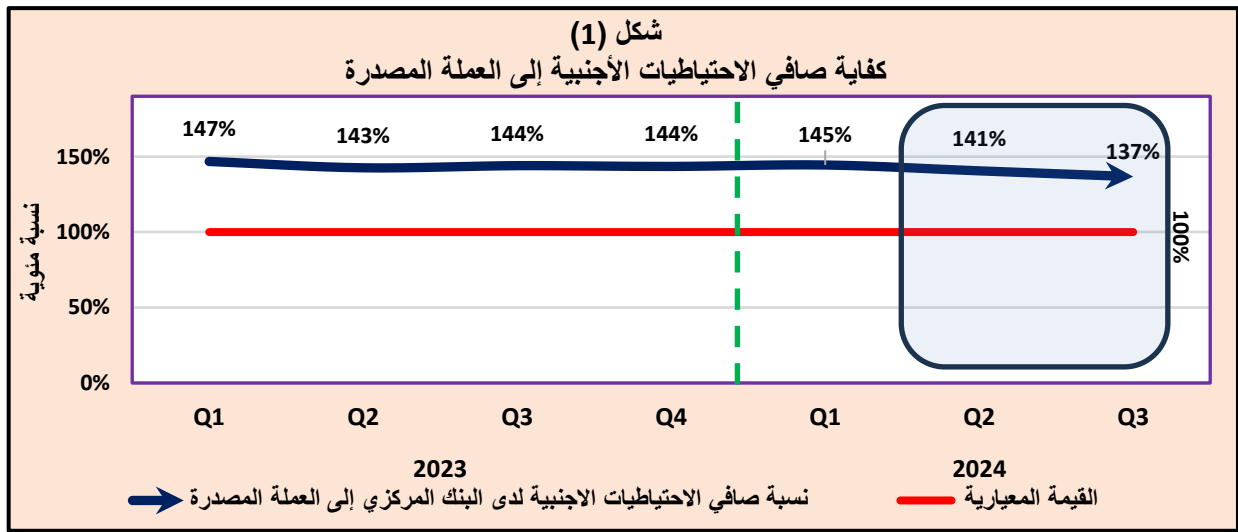
أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

تعتبر كفاية الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً حيوياً لاستقرار النظام المالي والمصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. وتلعب هذه الاحتياطيات دوراً مهم في حماية العملة الوطنية من التقلبات وتعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وتوجد مؤشرات عديدة لقياس كفاية هذه الاحتياطيات، ومن تلك المؤشرات:

1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

يُعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد، إذ يُمكن البنك المركزي من مواجهة تقلبات سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية من خلال الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطيات، إذ تعكس نسبة هذا المؤشر العلاقة بين صافي الاحتياطيات الأجنبية وقيمة العملة الوطنية، ويُعتبر ارتفاع النسبة مؤشراً إيجابياً، بينما يُشير انخفاضها إلى ضعف الطلب على العملة المحلية والتي تؤثر سلباً على قيمة العملة والاقتصاد. إذ يتضح من الشكل (1) انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (145%) في الفصل الأول من عام 2024، مقارنة بـ (147%) في ذات المدة من العام السابق. ويُعزى هذا الانخفاض إلى استمرار البنك المركزي العراقي بالدفاع عن قيمة الدينار من خلال توفير العملة الأجنبية المطلوبة من قبل التجار

للاستيراد، بالإضافة إلى أن طلب الحكومة الكبير على دينار البنك المركزي لتمويل الانفاق أدى إلى نمو العملة المصدرة بنسبة أكبر من نمو صافي الاحتياطيات الأجنبية، وهذا أدى إلى انخفاض صافي الاحتياطي الأجنبية بنسبة (0.2%) خلال ذات المدة. ومع ذلك بقيت هذه النسبة إيجابية ومؤثرة لأنها أعلى من النسبة المعيارية المحددة بـ (100%)، ومن المتوقع ان تنخفض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (141%) و (137%) على التوالي في الفصلين الثاني والثالث لعام 2024.

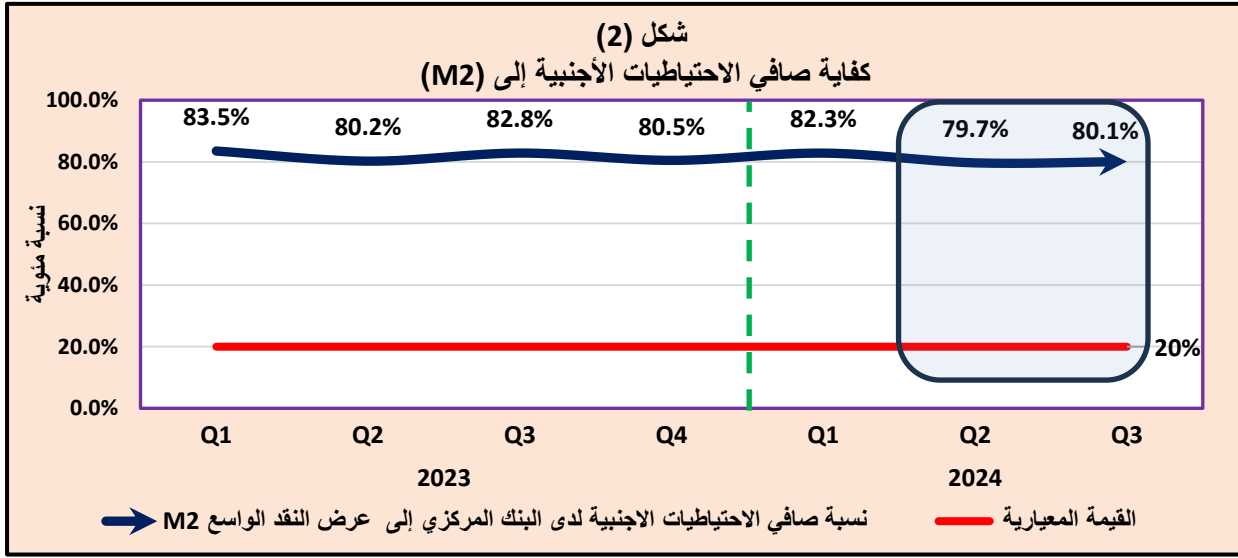


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الاحتياطيات الأجنبية على (M2)، يُبين الشكل (2) أن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) في الفصل الأول من عام 2024 قد بلغت (82.3%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة بـ (20%)، على الرغم من انخفاضها بنسبة (1.5%) مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 إذ كانت (83.5%)، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع (M2) بنسبة (1.3%) وانخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.2%) خلال ذات المدة.

ومن المتوقع ان تنخفض نسبة هذا المؤشر خلال الفصلين القادمين لتبلغ بنسبة (79.7%) و (80.1%) على التوالي، وإنها ستبقى أعلى من نسبة المعيارية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

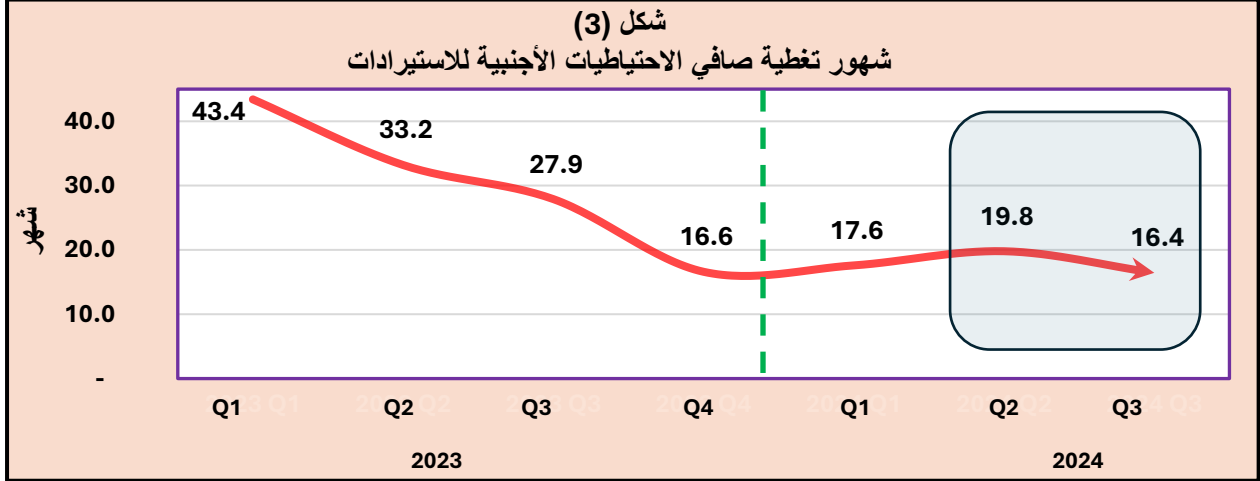
3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يستخدم هذا المؤشر في تقييم جودة اقتصاد البلد واستقرار نظامه المالي. إذ تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر لتوجيه الدعم المالي عند الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 4 إلى 5 أشهر، ويختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي. في العراق يبلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشر 6 أشهر¹.

شهدت مدة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات في الفصل الأول من عام 2024 انخفاضاً لتصل إلى 17.6 شهراً، مقارنة بـ 43.4 شهراً في ذات المدة من العام السابق، إذ يعود هذا الانخفاض إلى زيادة الاستيرادات الكلية على أساس سيف من (11.6) تريليون دينار إلى (28.5) تريليون دينار خلال ذات الفترة، بالإضافة إلى انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (0.2%) مقارنة الفصل الأول من العام السابق، فضلاً عن زيادة دقة بيانات ميزان المدفوعات بعد تطبيق المنصة الالكترونية، ومع ذلك، بقيت هذه النسبة إيجابية ومؤثرة لأنها أكبر من النسبة المعيارية المحددة بـ (6 أشهر). كما هو موضح

¹ علي محسن العلق، الاحتياطيات الدولية ونافاذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، البحوث والدراسات، ص7.

في الشكل (3) ، ومن متوقع أن تزداد شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية لتبلغ (18) شهر و(16) شهر على التوالي للفصلين القادمين من عام 2024.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

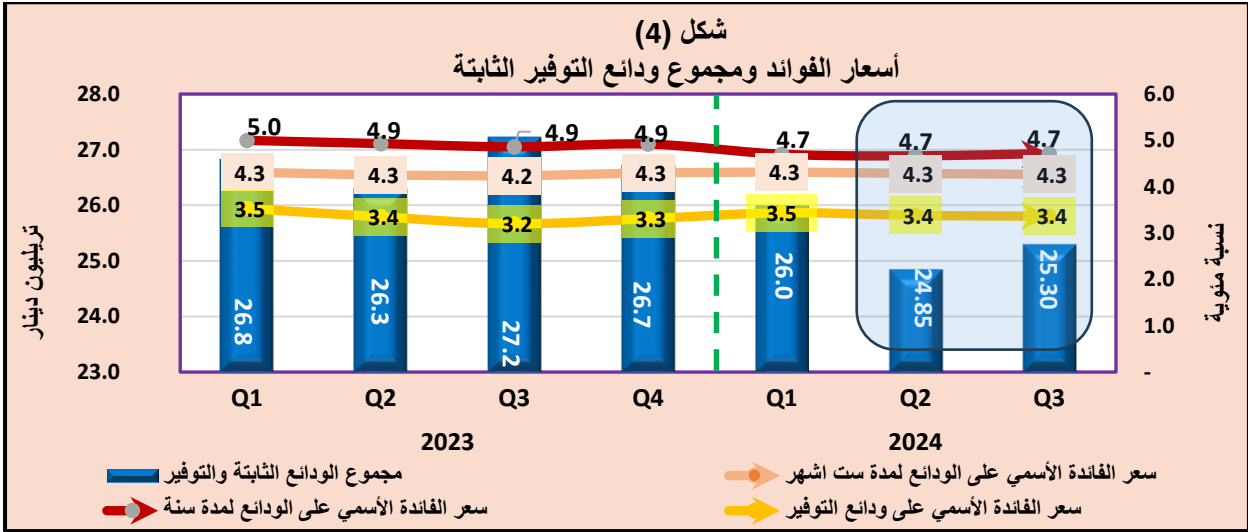
ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

يُعد مؤشر التغير في أسعار الفائدة من المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد، إذ تلعب دوراً هاماً في التأثير على العملة في التداول والعملية المكتنزة لدى الأفراد، كما لأسعار الفائدة تأثير على سعر الصرف والتجارة الخارجية، فضلاً عن أن التغير في أسعار الفائدة يفترض أن ينعكس على النشاط الاقتصادي من خلال الودائع والائتمان، ولهذا يتم متابعتها وتحليلها كما هو آتي:

1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

يعتمد تأثير أسعار الفائدة على حجم الودائع على عدة عوامل، بما في ذلك معدل التضخم ومستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور ومستوى الخدمات المقدم من الجهاز المصرفي. يُوضّح الشكل (4) أن ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة له تأثير ضعيف على حجم الودائع نتيجة ميل الأفراد للاكتناز بدلاً من الإيداع لدى المصارف. شهدت أسعار الفائدة على ودايع التوفير ثباتاً عند (3.5%) في الفصل الأول من عامي 2023 و 2024، بينما احتفظت أسعار الفائدة لمدة 6 أشهر بنسبة (4.3%) في ذات الفصلين المذكورين، كما

انخفضت أسعار الفائدة لمدة سنة من (5.0%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى (4.7%) في الفصل الأول من عام 2024، ومن المتوقع أن يستقر سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة 6 أشهر ولمدة سنة عند ذات السعر خلال الفصل الثاني والثالث من عام 2024 وكذلك ودائع التوفير مع توقع ارتفاع حجم الودائع، وهذا يعني أن أثر تغيير أسعار الفائدة ضعيف على حجم الودائع.

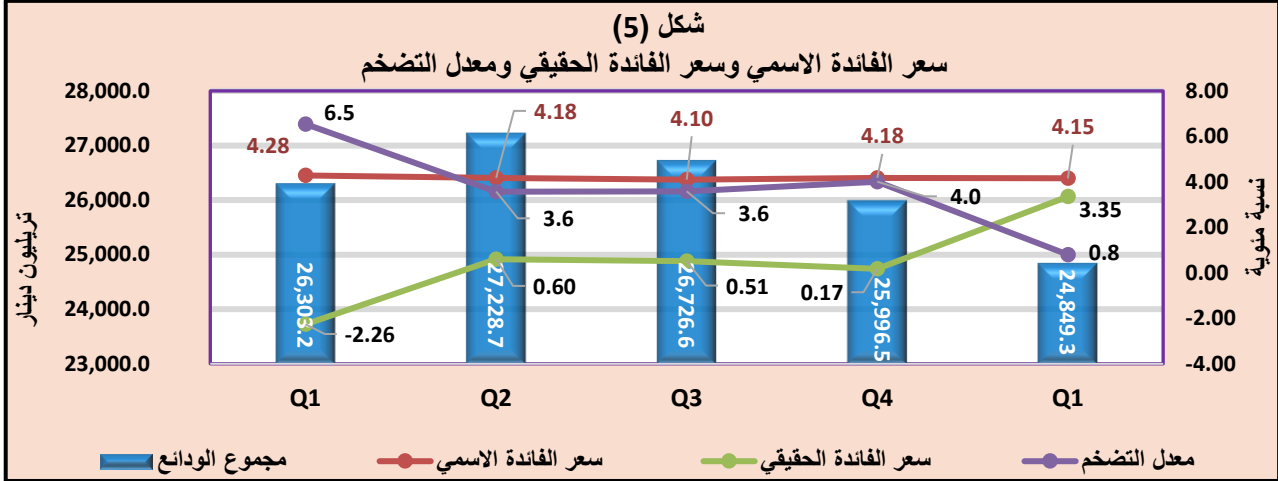


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

2. أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعد سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً هاماً كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ومن خلال الشكل (5) يظهر هنالك ارتفاعاً في سعر الفائدة الحقيقي اثناء الفصل الأول من عام 2024 ليصل إلى (3.35%) مقارنة (2.26%-) في الفصل الأول من عام 2023، نتيجة تراجع معدل التضخم من (6.5%) إلى (0.8%) خلال الفترة ذاتها، ويعود هذا الانخفاض الحاد إلى تغيير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ تم الاعتماد على سنة 2022 بدلاً من سنة 2012 كما هو المعلن من قبل وزارة التخطيط.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

جدول (1)
المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

معدل التغير %	الفصل الاول 2024	الفصل الاول 2023	اسم المؤشر
- 0.2	142.0	142.3	صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (تريليون دينار)
1.4	98.3	96.96	العملة المصدرة (تريليون دينار)
- 2.0	144	147	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%)
1.3	172.7	170.5	عرض النقد الواسع (M2) (تريليون دينار)
- 1.5	82.3	83.5	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى عرض النقد الواسع (M2) (%)
145.7	28.5	11.6	إجمالي الاستيرادات على أساس سيف (تريليون دينار)
- 59.5	17.6	43.4	شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات (شهرًا)
- 5.7	24.8	26.3	مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (تريليون دينار)
0	4.3	4.3	سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة ست أشهر (%)
2-	4.9	5.0	سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة سنة (%)
0	3.5	3.5	سعر الفائدة الاسمي على وودائع التوفير (%)
- 3.04	4.15	4.28	معدل سعر الفائدة الاسمي (%)
—	3.35	- 2.26	سعر الفائدة الحقيقي (%)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.
- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف

يُعد تحليل أداء المصارف ركيزة أساسية لبيان كفاءة المصارف العاملة في استثمار الودائع لديها والائتمان الممنوح من قبلها، إذ يوضح تحليل أداء المصارف العاملة عن نقاط القوة لدى المصارف ويسهم في تعزيزها، كما ويفصح عن نقاط الضعف ويساعد في إيجاد الحلول المناسبة لها، ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات كمؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ومؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع، ومؤشر المضاعف النقدي ومؤشر ربحية المصارف، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم بيانها، وكالآتي:

1- تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف:

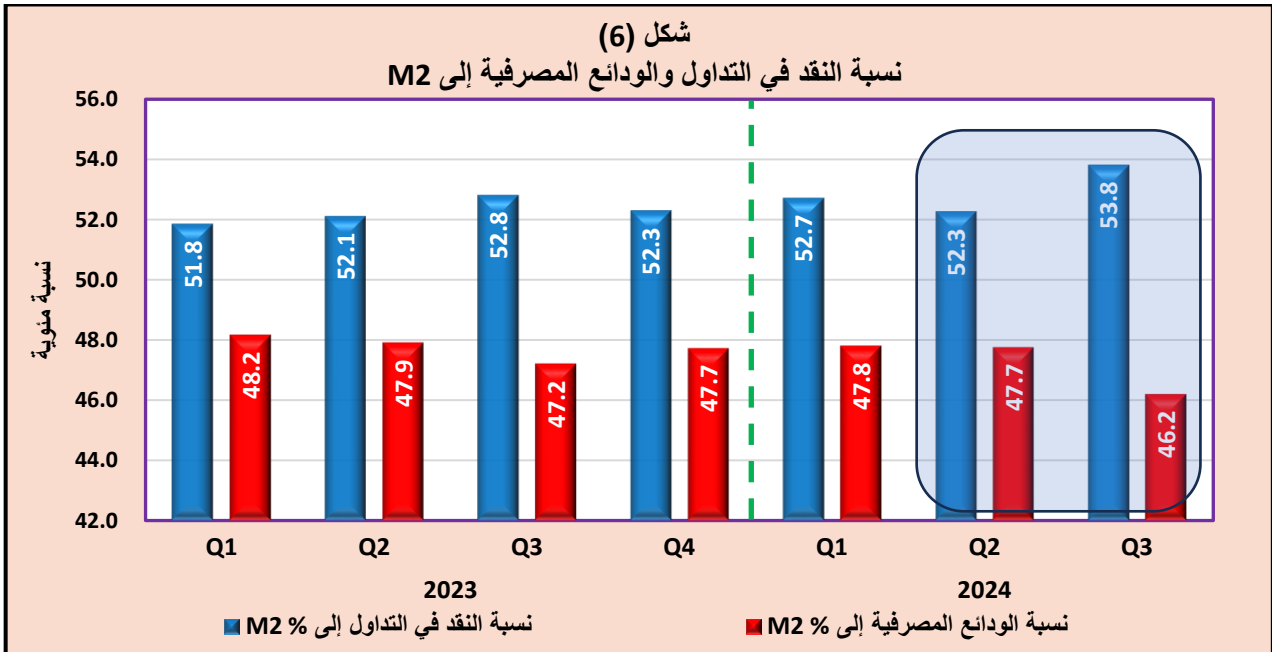
تختلف تسهيلات الإقراض القائمة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف العاملة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وفقاً للتعثرات التي تتعرض لها المصارف العاملة، إذ توفر التسهيلات مزيد من الدعم المالي للمصارف، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه الشروط القانونية لمساعدة المصارف التي تعاني من أزمات مالية، إذ يرى البنك المركزي العراقي أنّ المصارف يجب ان تمتلك السيولة الكافية لمواجهة سحبيات مودعيها وللحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، لذا يجب أنّ يكون طلب المعونة قائم على حاجتها لتحسين السيولة، لكون أزمة السيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أنّ البنك المركزي العراقي لم يقدّم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الأول من عام 2024، لعدم حاجة المصارف العاملة إلى سيولة طارئة او سحبيات استثنائية، أو لعدم تلبية الشروط المذكورة.

2- الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

تُعتبر الودائع المصرفية عن مقدار الملائمة المالية التي تتمتع بها المصارف، والتي يمكن الحصول عليها من خلال تنويع الخدمات المقدمة إلى الجمهور من أجل جذب عدد أكبر من المودعين إلى المصرف، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثّل رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف نتيجة الحاجة إليها لغرض الحصول على الخدمات التي تعمل على جذب الجمهور إليها، فضلاً عن أنّ حجم الودائع لدى المصرف يمثّل مؤشراً لنشاطه من جهة ومدى انتشار خدماتها المصرفية من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويُوضّح الشكل (6) أنّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) انخفضت وبنسبة طفيفة من (48.2%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى (47.8%) في الفصل الأول

من عام 2024، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من (51.8%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى (52.2%) للفصل ذاته من عام 2024، وهذا يدل على أن نسبة مهمة من العملة المصدرة من البنك المركزي تذهب باتجاه النقد في التداول وليس كودائع مصرفية نتيجة انخفاض الوعي المصرفي بالإفادة من خدمات المصارف المالية التي تقدمها على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) ستبلغ (47.7%) و (46.2%) على التوالي في الفصلين الثاني والثالث لعام 2024، فيما اظهرت التوقعات أن نسبة النقد في التداول إلى (M2) ستبلغ (52.3%) و (53.8%) على التوالي لذات الفترة المذكورة.



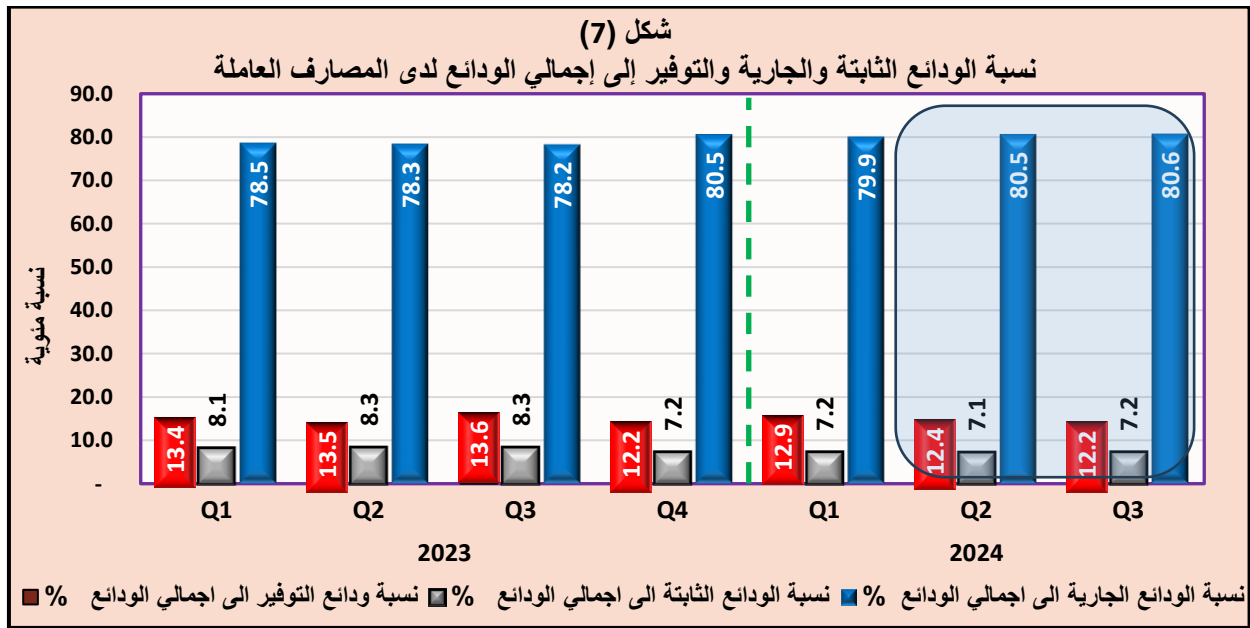
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

3 - أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

من خلال متابعة أنواع الودائع لدى المصارف العاملة نجد أنّ الودائع الجارية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الودائع من (78.5%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى (79.9%) في ذات الفصل من عام 2024، في حين انخفضت نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع من (8.1%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى (7.2%) في ذات الفصل من عام 2024، أمّا فيما يخص نسبة وديائع التوفير إلى إجمالي الودائع فقد انخفضت هي الأخرى من (13.4%) أثناء الفصل الأول من عام 2023 إلى (12.9%) للفصل ذاته من عام 2024، بمعنى إن الوعي المصرفي

ما زال منخفض لدى الأفراد، وهذا يتطلب أن تكون المصارف العاملة أكثر فاعلية في جذب الودائع من خلال تقديم المزيد من الخدمات مع زيادة الدعاية الإعلانية التي تبين فوائد الإيداع المصرفي، يُوضَّح الشكل (7) حجم الودائع لدى المصارف العاملة.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ستبلغ نسبة (80.5%) و (80.6%) على التوالي في الفصلين الثاني والثالث لعام (2024)، فيما اظهرت التوقعات أن نسبة ودائع التوفير الى إجمالي الودائع ستبلغ (12.4%) و (12.2%) على التوالي لذات الفترة المذكورة، أما بخصوص الودائع الثابتة فمن المتوقع أن تسجل نسبة (7.1%) و (7.2%) على التوالي لذات الفترة.

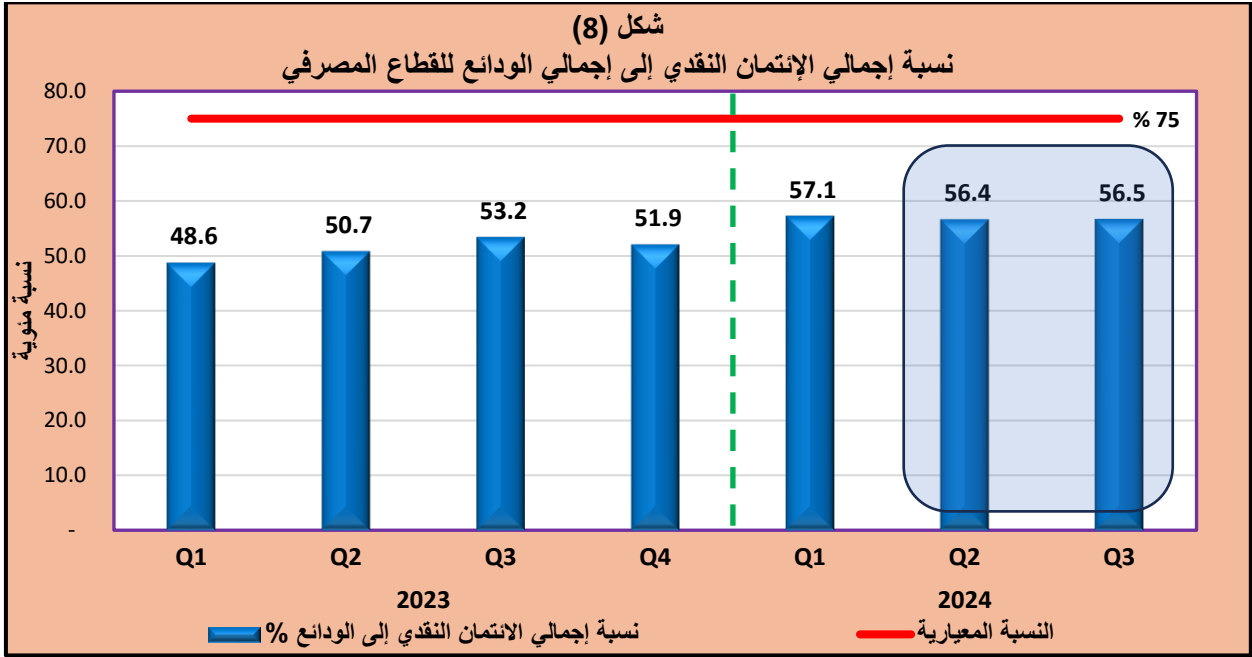


4- إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

يُبين هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف الأموال المتحصلة من الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الائتمان، إذ حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبوات الزبائن وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة عن طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، إذ يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (8) يُوضَّح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ارتفعت من (48.6%) في الفصل الاول من عام 2023 إلى (57.1%) في الفصل ذاته من عام 2024 وذلك نتيجة لزيادة حجم الائتمان الممنوح بنسبة (19.1%) مقابل زيادة في حجم الودائع بنسبة (1.3%) لذات المدة،

وعلى الرغم من هذه الزيادة إلى أن نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز النسبة المحددة من قبل البنك المركزي.

ويتوقع أن تنخفض النسبة لتبلغ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع إلى (56.4%) و (56.5%) على التوالي للفصلين الثاني والثالث من عام 2024.

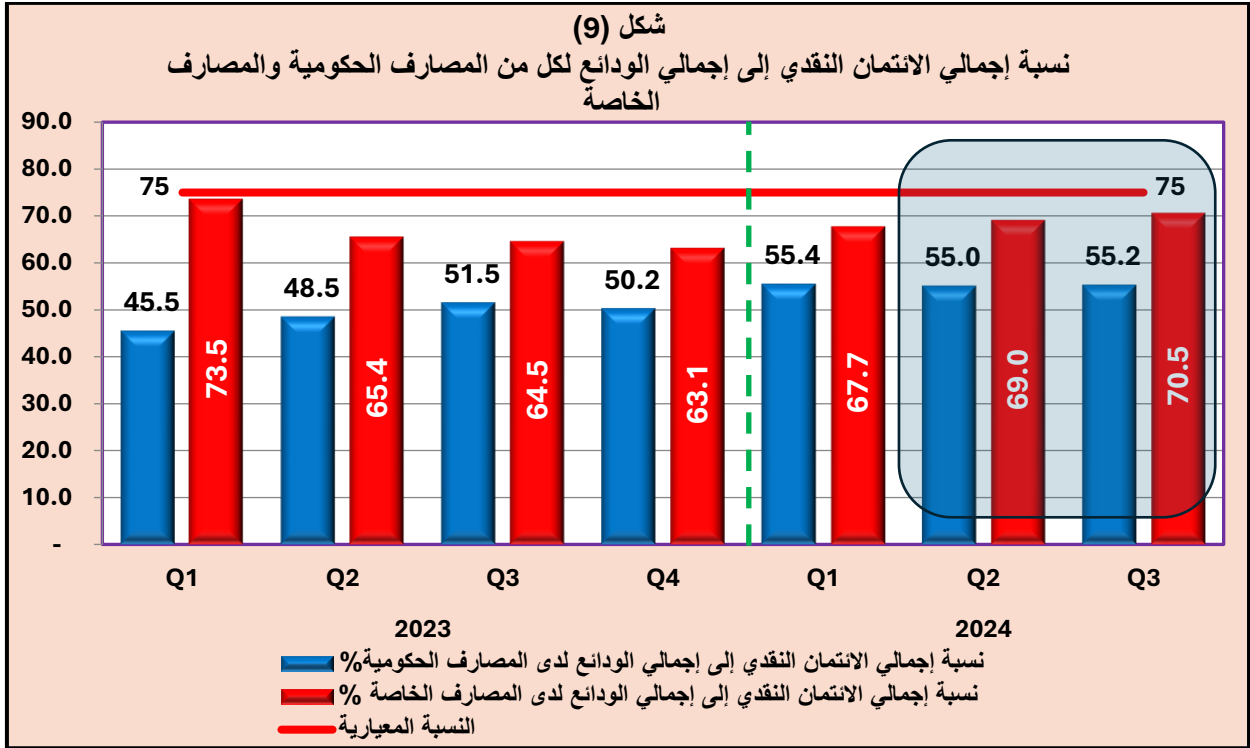


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

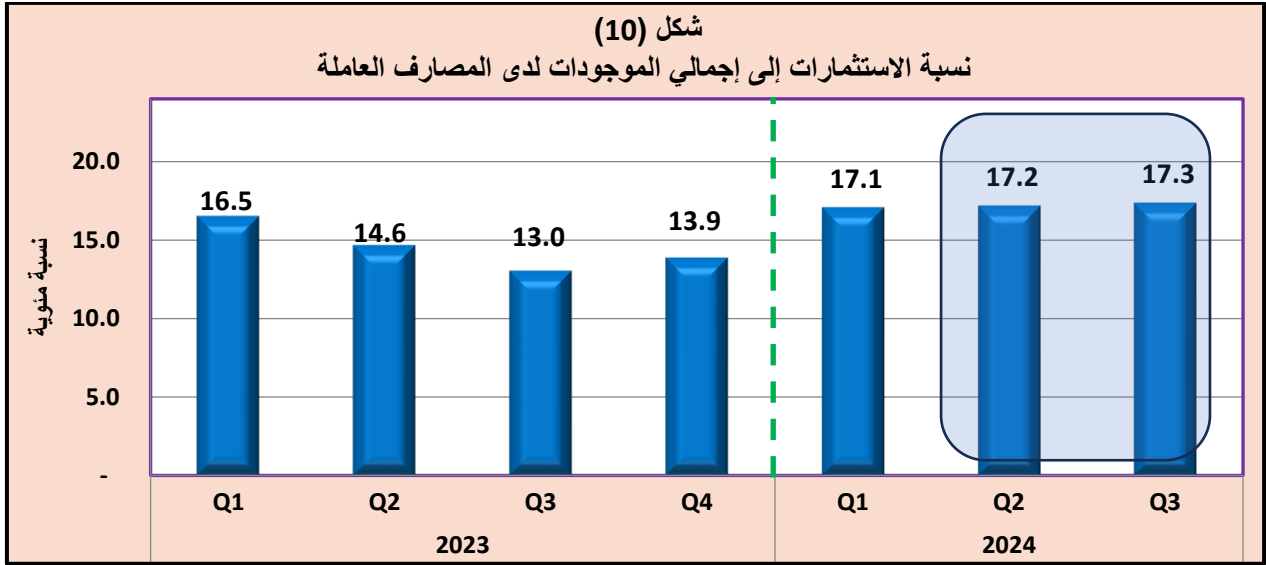
كما وتبين أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة أكبر من المصارف الحكومية على الرغم من انخفاضها خلال الفصل الأول من عام 2024، والشكل (9) يُبين أنّ النسبة لدى المصارف الخاصة قد انخفضت من نسبة (73.5%) للفصل الأول من عام 2023 إلى نسبة (68.1%) في الفصل ذاته من عام 2024، نتيجة زيادة إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (22.6%)، وهذا نتيجة الزيادة المستمرة بنسبة الشمول المالي، في قبال زيادة الائتمان الممنوح بنسبة (13.7%) خلال ذات الفترة، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية فهي لم تتجاوز النسبة المحددة أيضاً بالرغم من ارتفاعها من (45.5%) في الفصل الأول عام 2023 إلى (55.4%) للفصل ذاته من عام 2024.

ويتوقع أن تبلغ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية بنسبة (55.0%) و(55.2%) على التوالي في الفصل الثالث مقارنة بالفصل الثاني من عام 2024، والمصارف الخاصة إلى نسبة (69.0%) و(70.5%) على التوالي لذات الفترة.



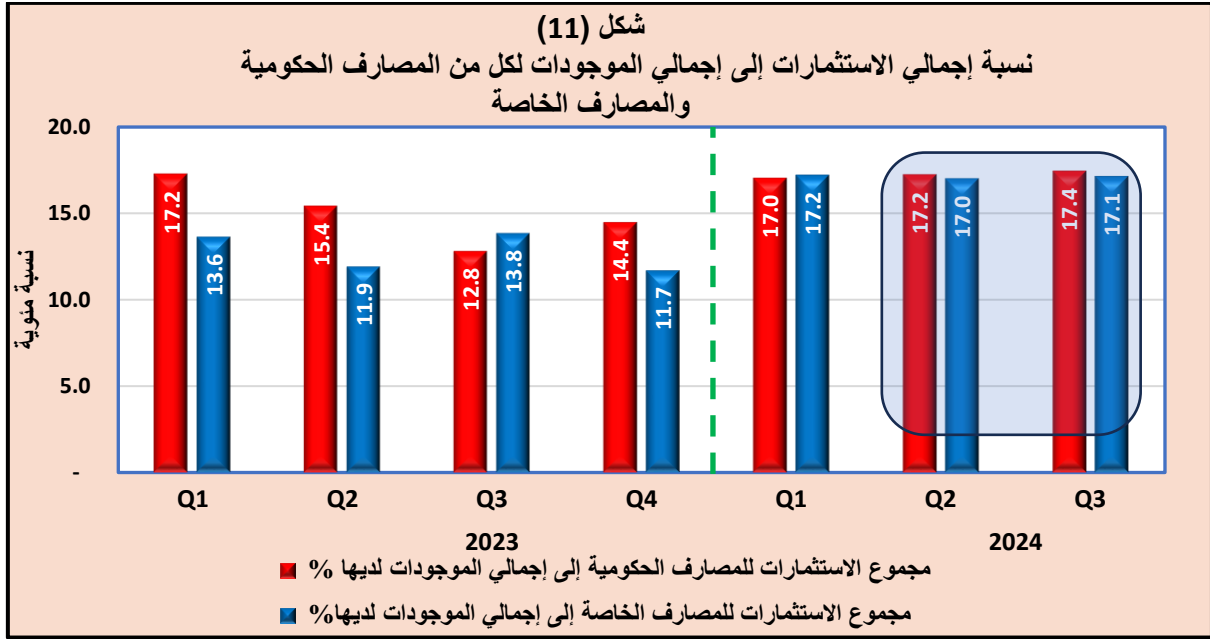
5 - استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف العاملة، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديها خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ضمن الأنشطة ذات الإيرادات المرتفعة، إذ تُموّل الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (10) يوضح أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد ارتفعت من (16.5%) في الفصل الأول 2023 إلى (17.1%) في الفصل ذاته من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع الاستثمارات لدى المصارف الخاصة. ويتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة للفصلين الثاني والثالث من عام 2024 نسبة (17.2%) و (17.3%) على التوالي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.
وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد أنّ نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، ويبيّن الشكل (11) أنّ نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد انخفض من (17.2%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى (17.0%) في الفصل ذاته من عام 2024، في حين ارتفعت نسبة الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من (13.6%) خلال الفصل الأول من عام 2023 إلى (17.2%) في الفصل ذاته من عام 2024، و الجدير بالذكر إنّ نسبة الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تُشكّل (77.5%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في الفصل الأول من عام 2024.

ويتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف الحكومية للفصلين الثاني والثالث من عام 2024 نسبة (17.2%) و (17.4%) على التوالي، ولدى المصارف الخاصة نسبة (17%) و(17.1%) على التوالي ولذات المدة.



6 - المضاعف النقدي:

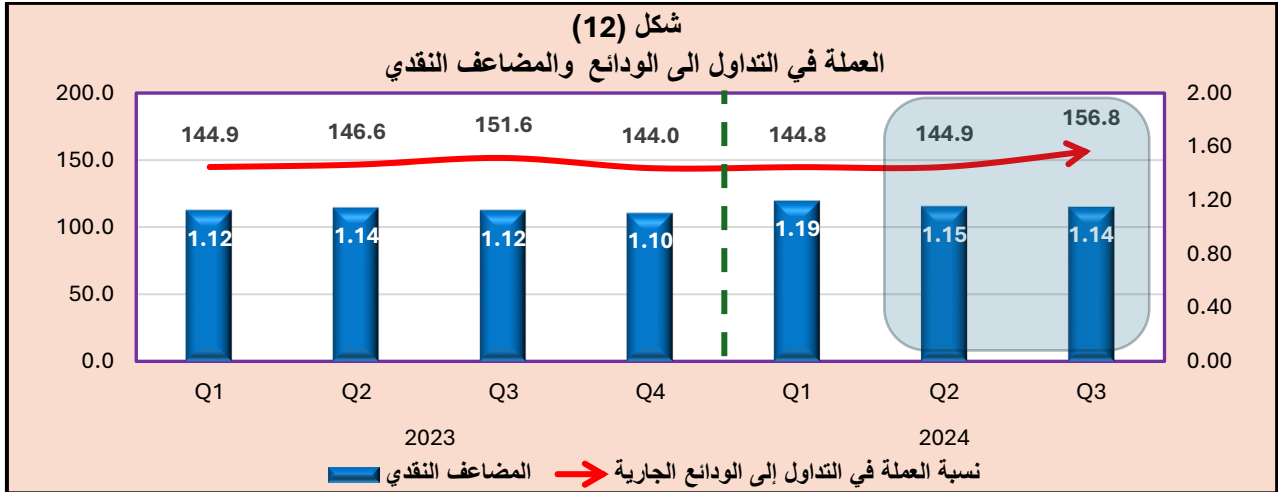
المضاعف النقدي:

يُعرف المضاعف النقدي على أنه النسبة التي تعبر عن مقدار الأموال الجديدة التي يمكن للمصارف خلقها من خلال الاحتياطات الموجودة لديها.

سجّل المضاعف النقدي ارتفاعاً في الفصل الأول من عام 2024 إذ بلغ (1.19) بعدما كان (1.12) للفصل ذاته من عام 2023، بسبب انخفاض الأساس النقدي بنسبة (5.3%)، إذ بلغ (144.7) ترليون دينار في الفصل الأول من عام 2024 بعد أن كان (152.7) ترليون دينار لذات

الفصل من عام 2023، مع ارتفاع عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) ليبلغ (172.7) ترليون دينار بعد ما كان (170.5) ترليون دينار، وهذا يعكس توسع المصارف في نشاطها المصرفي في مقابل الاحتفاظ بجزء من ودائعها لدى البنك المركزي، إذ ارتفع الائتمان النقدي بنسبة (19.1%) لذات المدة، والشكل (12) يوضح قيم المضاعف النقدي خلال ذات المدة.

ويتوقع أن تبلغ العملة في التداول إلى الودائع الجارية للفصلين الثاني والثالث من عام 2024 نسبة (144.9%) و(156.8) على التوالي، وأن يسجل المضاعف النقدي (1.15) و(1.14) لذات المدة..



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

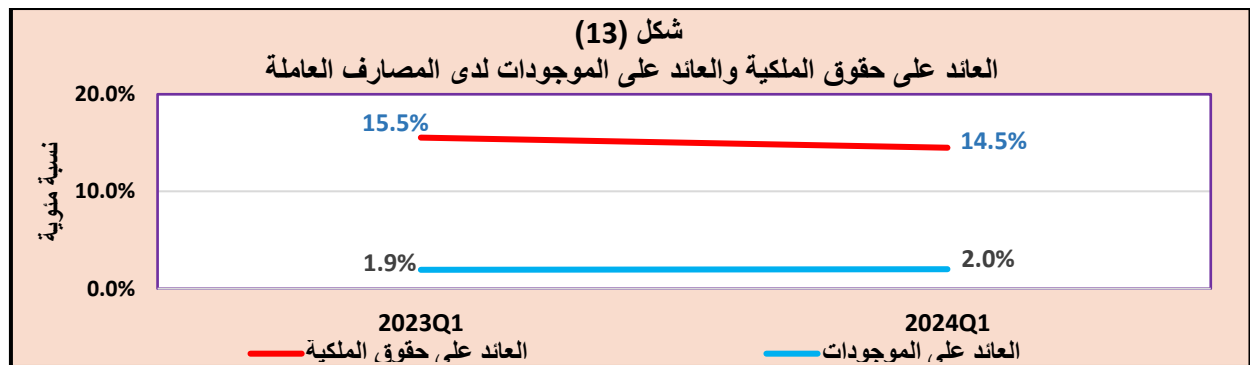
7 - ربحية المصارف:

يُوضّح هذا المؤشر الأرباح التي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتكبدها، والشكل (13) يوضّح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ نجد أنّ هناك زيادة في نسبة العائد على الموجودات من (1.9%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى نسبة (2.0%)

للفصل ذاته من عام 2024، إلا أن نسبة العائد على حقوق الملكية قد انخفضت من نسبة (15.5%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى نسبة (14.5%) للفصل ذاته من عام 2024، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة رأس المال الخاص بالمصارف العاملة كان أكبر من العائد المتحقق في الفصل الأول من عام 2024.

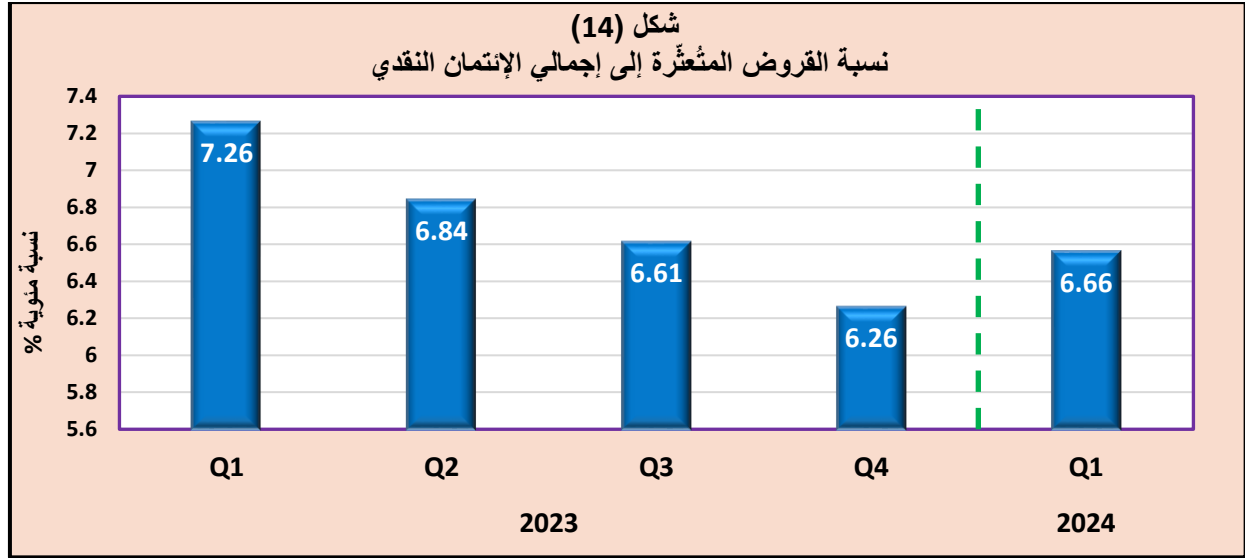
إطار (1)

وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (127) تقرر زيادة رأس مال المصارف إلى ما لا يقل عن (400) مليار دينار خلال مدة أقصاها 2024/12/31 بواقع ثلاث دفعات على ألا يقل مبلغ كل دفعة (50) مليار دينار، وتتم الزيادة الأولى في 2023/12/31.



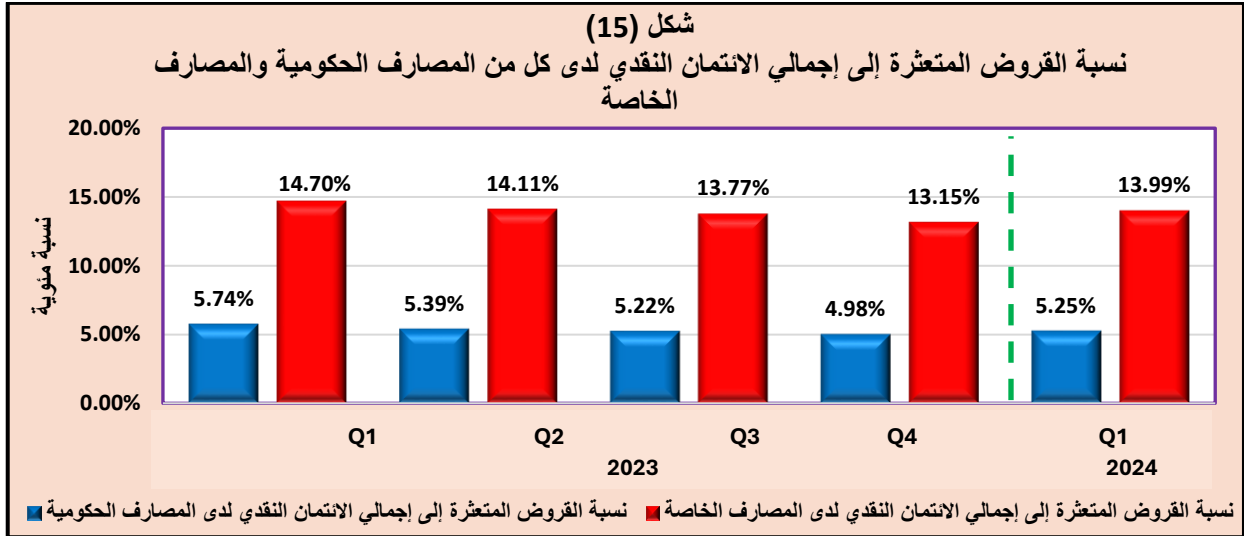
8 - القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يُوضّح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الاول من عام 2024 قد انخفضت إلى (6.66%) بعد أن كانت (7.26%) لذات الفصل من عام 2023، وهذا الانخفاض ناجم عن ارتفاع معدل نمو الائتمان النقدي الممنوح بنسبة (19.1%) بنسبة أكبر من معدل نمو القروض المتعثرة والبالغة (9.26%).



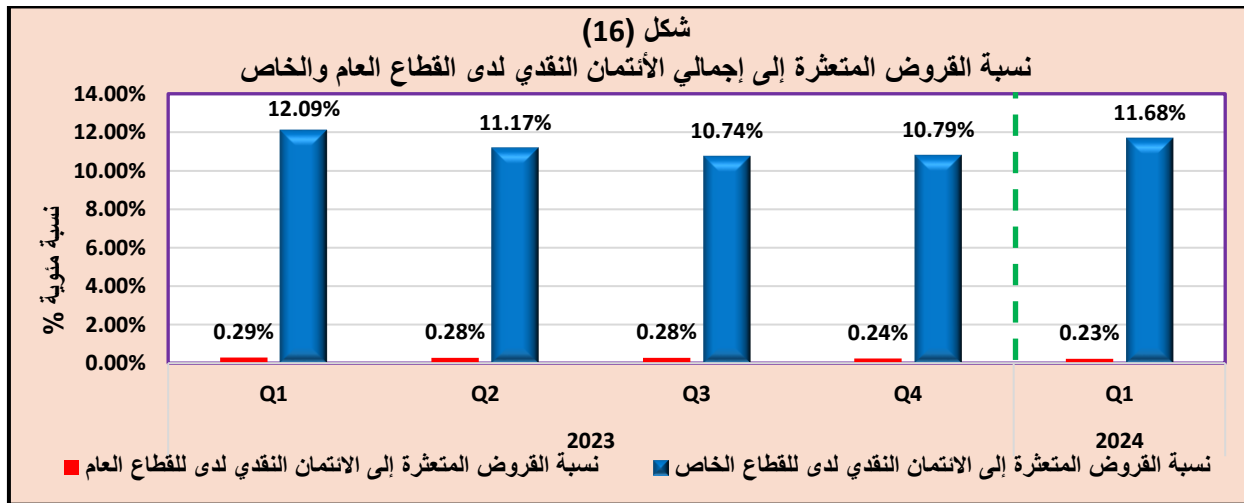
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وبالنظر إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها، نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، والشكل (15) يُوضّح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة ارتفعت لتبلغ نسبة (13.99%) في الفصل الاول من عام 2024، بعدما كانت (13.62%) لذات الفصل من عام 2023، كما وبلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الخاصة (83%) إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لديها (5.25%) اثناء الفصل الاول من عام 2024، بعدما كانت (5.74%) لذات الفصل من عام 2023، في حين بلغت نسبة مخصص القروض المتعثرة للمصارف الحكومية إلى إجمالي الديون المتعثرة لديها (125%) خلال الفترة ذاتها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

أما فيما يخص القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع الخاص والقطاع العام، يلحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أعلى من نظيره القطاع العام، إذ بلغت هذه النسبة لدى القطاع الخاص (11.68%) أثناء الفصل الأول من عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة لدى القطاع العام (0.23%) أثناء ذات الفترة، والشكل (16) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

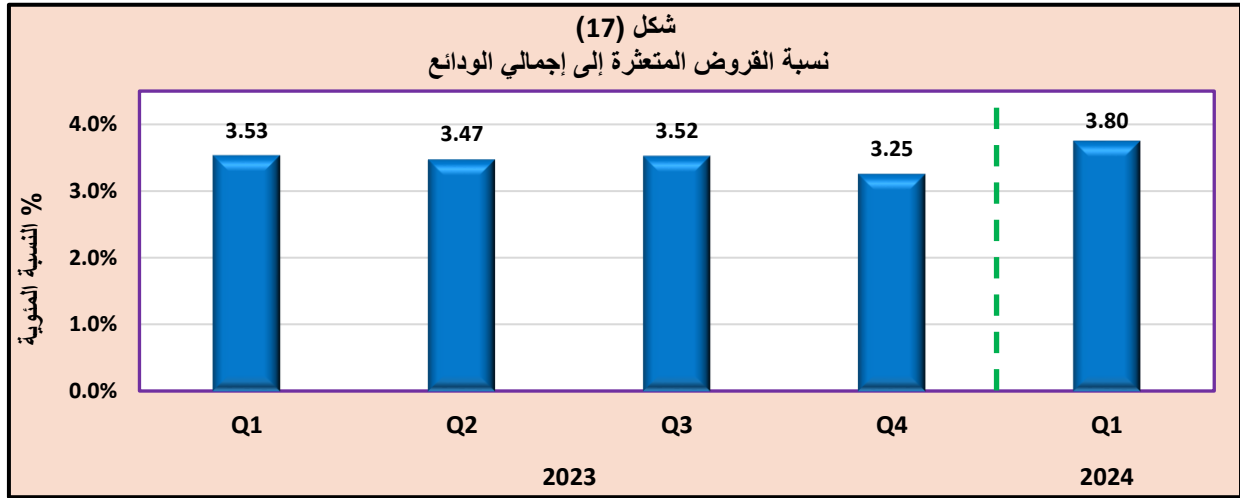
9 - القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والشكل

(17) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع ارتفعت إلى (3.8%) في الفصل الأول من عام

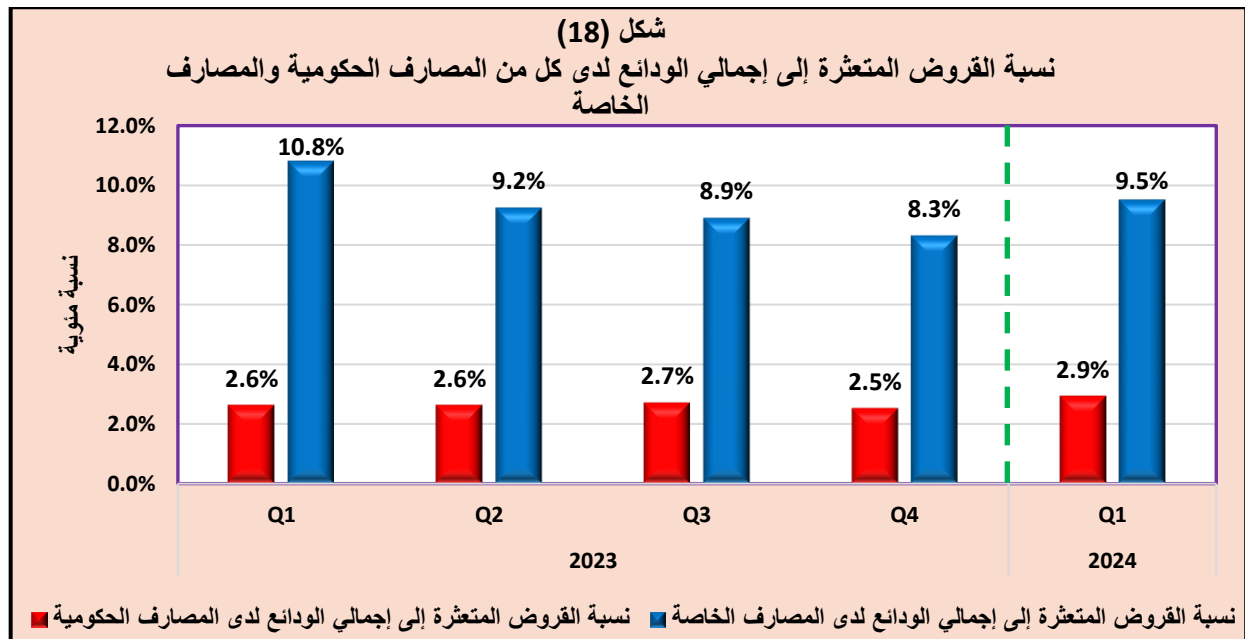
2024 بعد أن كانت (3.53%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا الارتفاع نتيجة لنمو إجمالي القروض

المتعثرة بنسبة (9.26%) وهي أكبر من معدل نمو إجمالي الودائع والبالغة نسبتها (1.30%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة لدى المصارف الخاصة، إذ انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة في الفصل الأول من عام 2024 إلى (9.5%) بعد أن كانت (10.8%) لذات الفصل من عام 2023، في حين ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف لدى المصارف الحكومية إلى (2.9%) في الفصل الأول من عام 2024 بعد أن كانت (2.6%) في ذات الفصل من عام 2023، ويُعزى هذا الفارق بين المصارف الخاصة والمصارف الحكومية إلى ارتفاع حجم الودائع لدى المصارف الحكومية مقارنة مع حجمها في المصارف الخاصة.

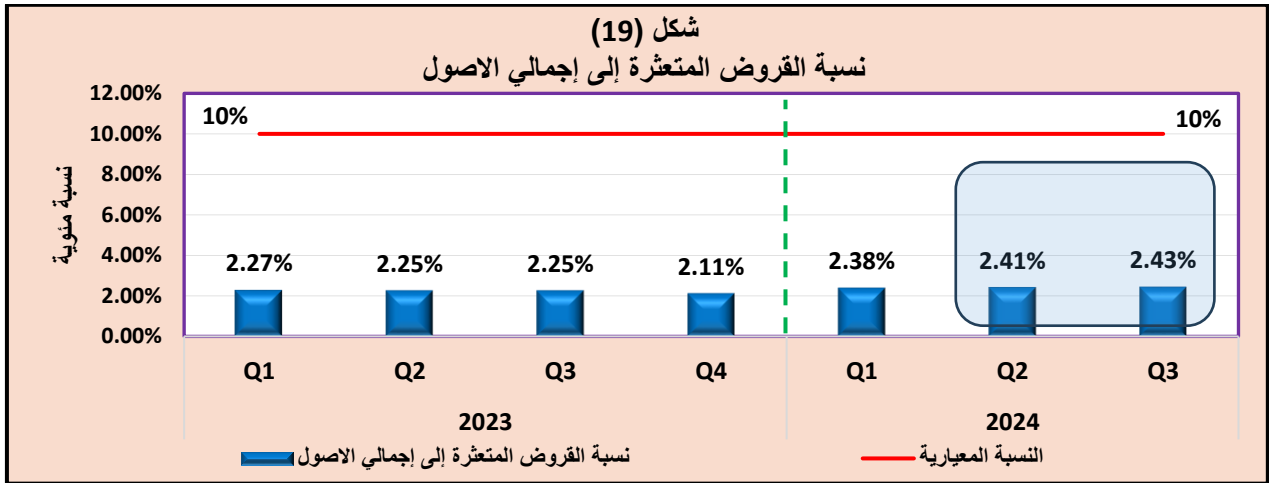


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

10- القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول:

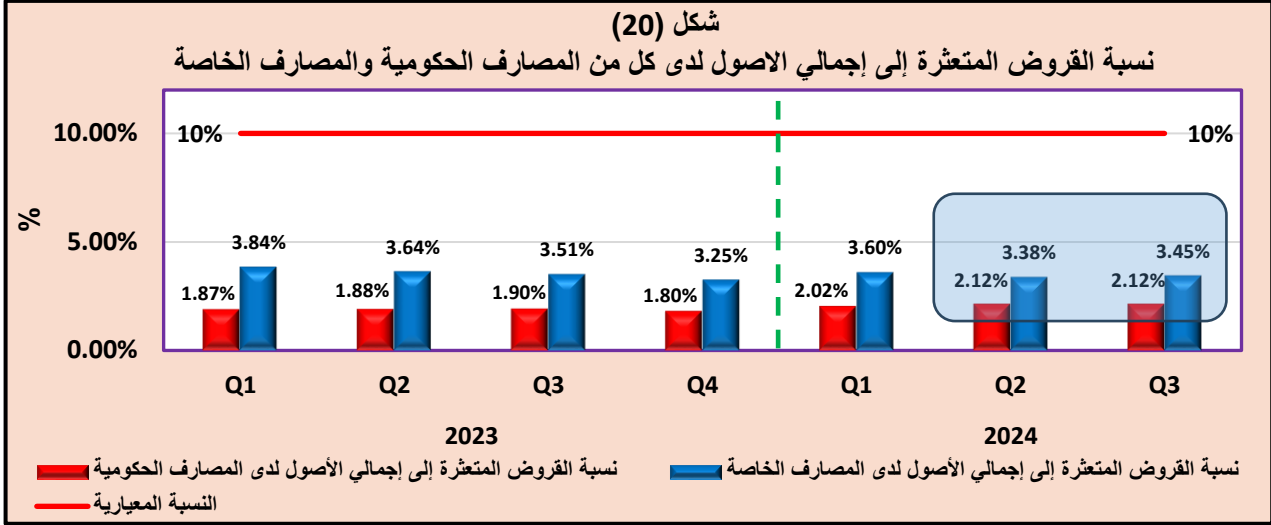
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف، وإنَّ النسبة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)، إذ ينذر تجاوز القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول القيمة المعيارية بوجود ارتفاع كبير في حجم القروض المتعثرة¹، ويوضح الشكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلاحظ ارتفاع طفيف في هذه النسبة لتبلغ (2.38%) في الفصل الأول من عام 2024 مقارنة بنسبة (2.27%) للفصل ذاته من عام 2023، وتُجدر الإشارة إلى إنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية المذكورة، وهذا يُعد مؤشر إيجابي يدل على قدرة المصارف على مواجهة أي أزمة مالية محتملة في الفترة القادمة.

ويتوقع أن القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول للفصلين الثاني والثالث من عام 2024 نسبة (2.41%) و(2.43%) على التوالي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي. وبالنظر إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنَّ كلاً من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية لم تتجاوز النسبة المذكورة آنفاً، والشكل (20) يوضح ذلك، مع ملاحظة إنَّ هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، إذ بلغت النسبة (3.60%) لدى المصارف الخاصة في الفصل الأول من عام 2024، في حين بلغت هذه النسبة (2.02%) لدى المصارف الحكومية لذات الفترة، وإنَّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخص الاستقرار المالي.

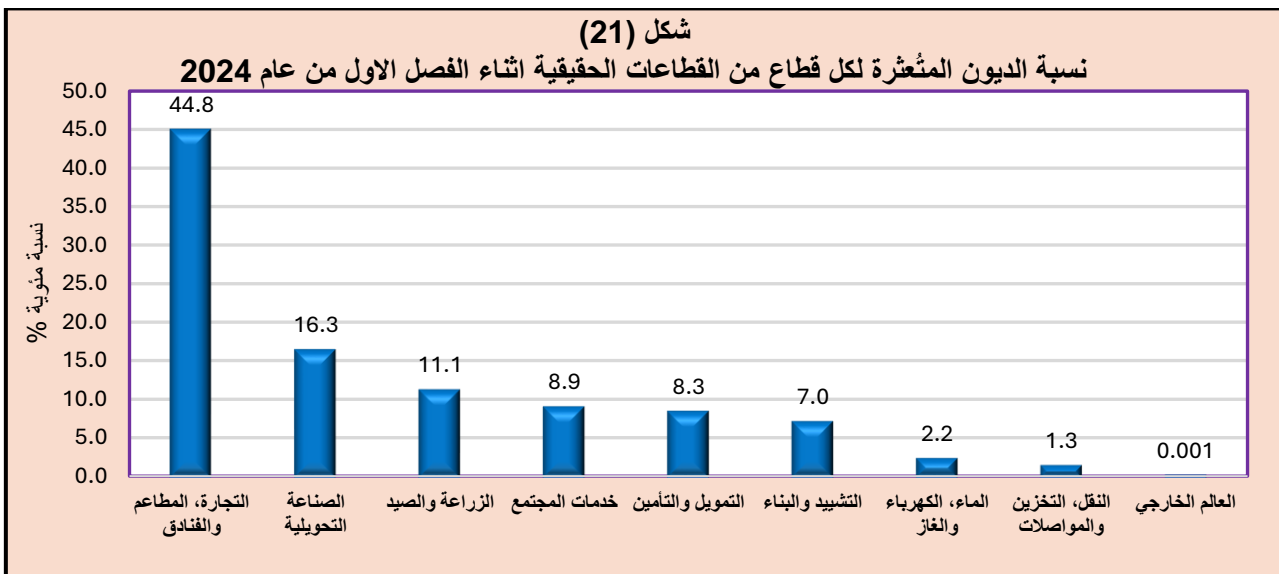
¹المزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 23.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

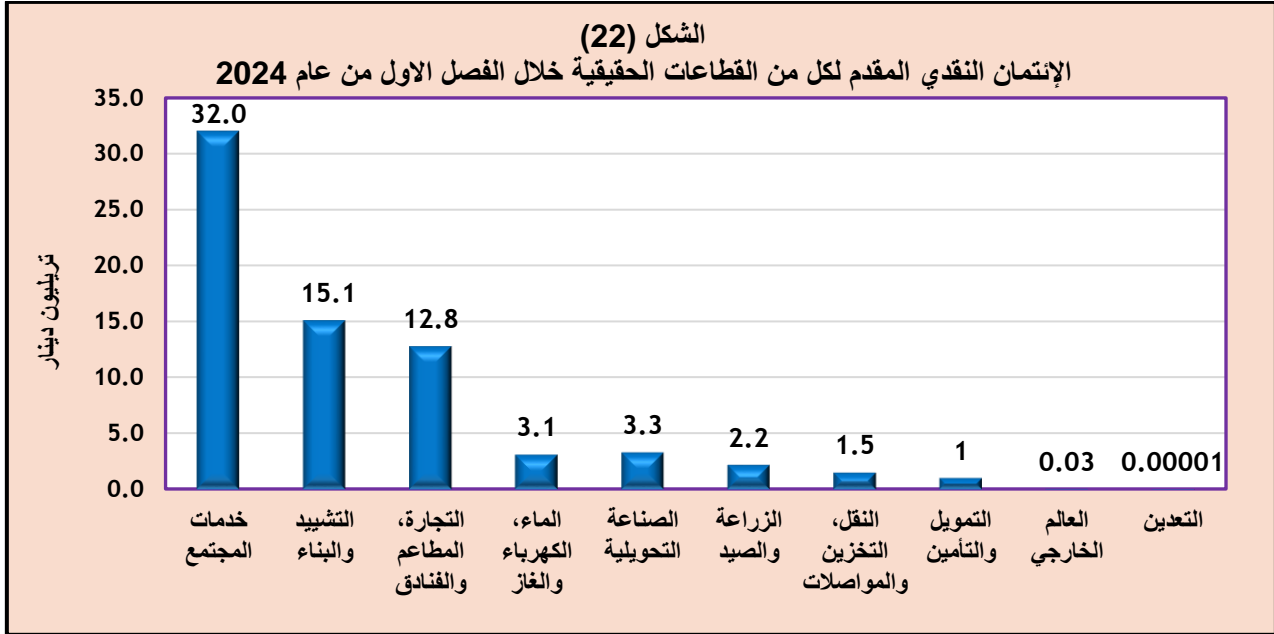
11 - التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة:

يُوضّح هذا المؤشر التوزيع القطاعي للقروض المتعثّرة، والشكل (21) يُبيّن أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق سجّل النسبة الأكبر للقروض المتعثّرة إذ بلغت (44.8%) أثناء الفصل الأول من عام 2024، وهذا يتطلب أن تكون الضمانات المطلوبة من قبل المصرف أكثر متانة لتخفيض الصدمات التي قد يتعرض لها هذا القطاع إذا ما توقفت بعض المشاريع القائمة فيه بسبب التعثر في تسديد القروض، يليها قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (16.3%) أثناء الفترة ذاتها، لذلك استوجب أن تكون المصارف أكثر حذراً في منح الائتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، ويعد من الضروري وضع سياسات تُمكن هذين القطاعين من التعافي والعودة إلى مسار النمو الصحيح.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

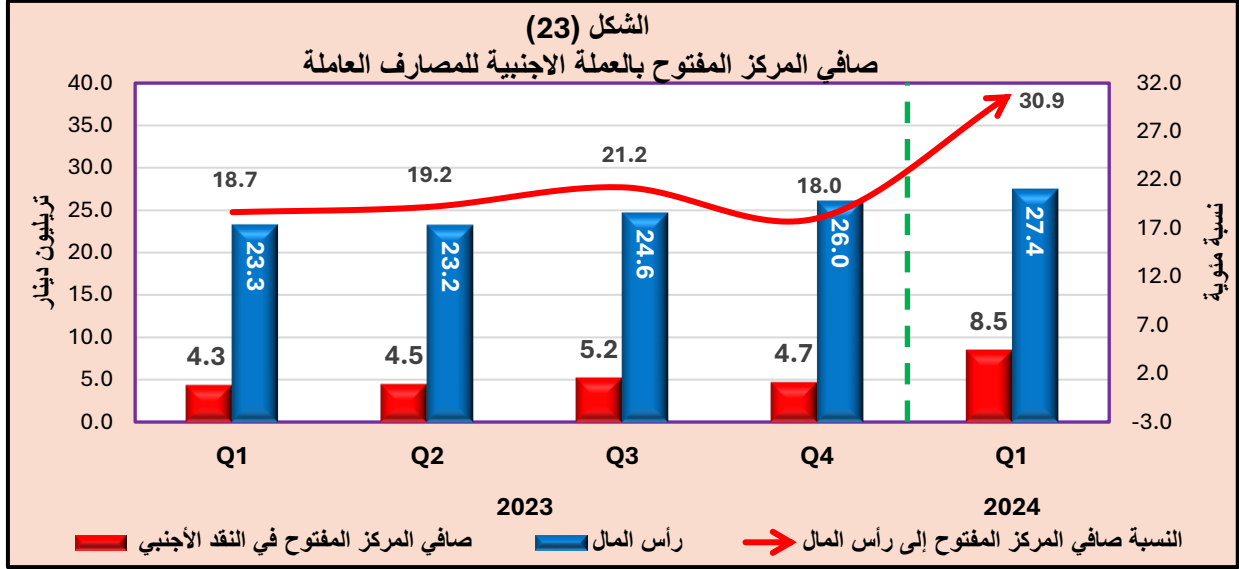
والجدير بالذكر أنّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق ليس هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، إلا أنه سجل النسبة الأكبر في حجم الديون المتعثّرة، في حين سجل قطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (45.0%) وبمبلغ (32.0) ترليون دينار، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (21.2%)، على النحو المبين في الشكل (22).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

12- صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة:

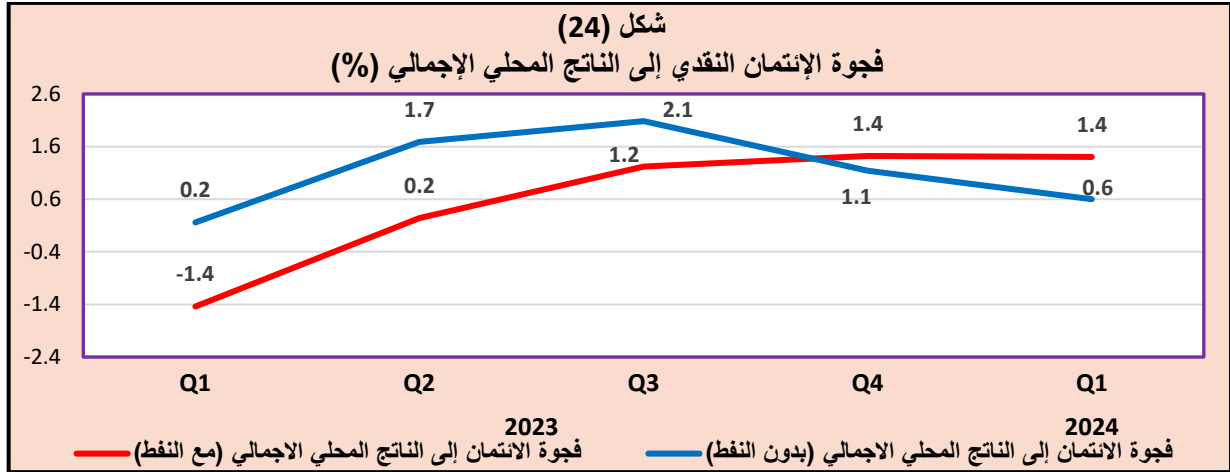
يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، من خلال احتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة تعني انخفاض حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة أو زيادة المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح، والشكل (23) يوضح ارتفاع نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (18.7%) في الفصل الأول من عام 2023 إلى (30.9%) في ذات الفصل من عام 2024، نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (95.2%) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (18.0%)، وهذا يعكس رغبة المصارف العاملة في زيادة ما لديها من الموجودات كالودائع والأوراق المالية بالعملة الأجنبية.



13- فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مطروحا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي² بالأسعار الجارية، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2.5% - 10%)، إذ كلما اقتربت النسبة المقدرة من القيمة المعيارية توجب على المصارف خلق مصدات اضافية من رأس المال تسمى مصدات التقلبات الدورية، بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، يُوضّح الشكل (24) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونه، إذ بلغت هذه الفجوة من دون النفط (0.6%) في الفصل الاول من عام 2024، في حين بلغت الفجوة عند قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (1.4%) في ذات الفترة، مما تقدم تبين أنّ الفجوتين في الفصل الاول من عام 2024 أدنى من النسبة المعيارية، وهذا يعني انه بالإمكان زيادة الائتمان النقدي المقدم الى القطاع الخاص دون التخوف من زعزعة الاستقرار المالي.

² للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص: 23.



جدول (2)
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف

اسم المؤشر	الفصل الأول 2023	الفصل الأول 2024	معدل النمو %
الودائع المصرفية إلى M2 (%)	48.2	47.8	-0.8
النقد في التداول إلى M2 (%)	51.8	52.2	0.8
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)	48.6	57.1	17.5
إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)	16.5	17.1	3.6
المضاعف النقدي	1.12	1.19	6.2
العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)	144.9	144.8	-0.1
العائد على حقوق الملكية (%)	15.5	14.5	-6.5
العائد على الموجودات (%)	1.9	2.0	5.3
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)	7.26	6.66	-8.3
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)	3.53	3.80	7.6
القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)	2.27	2.38	4.8
صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة (%)	18.7	30.9	65.2

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.

الفصل الثالث

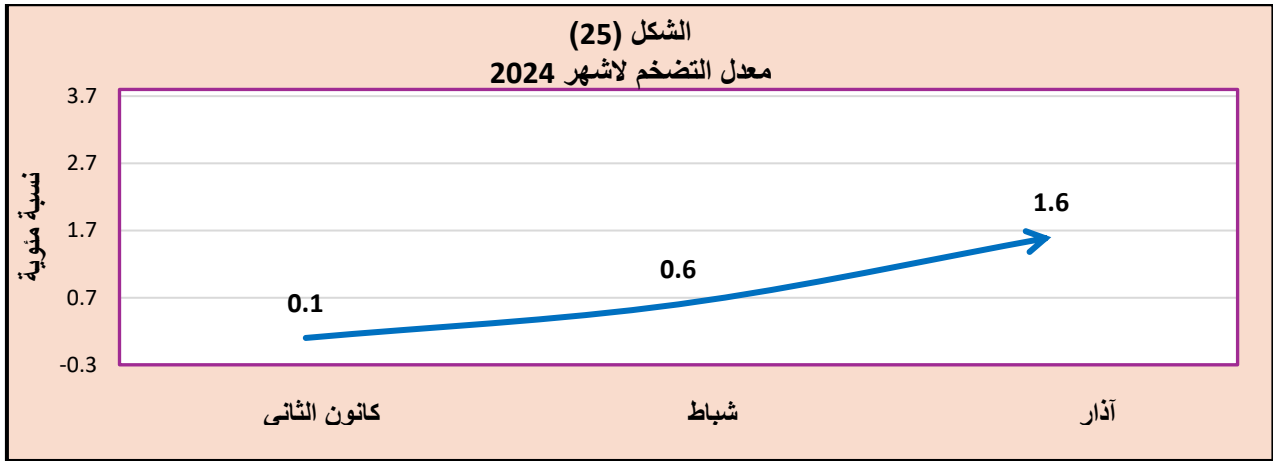
تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

تُعدّ المتغيرات الاقتصادية الكلية من أهم المتغيرات المؤثرة في النظام المالي، كما وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي، لذلك عمل تقرير الإنذار المبكر على تحليل أهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي ومنها، مؤشر معدل التضخم، ومؤشر الدين العام الداخلي، فضلاً عن احتساب المخفض الضمني لـ GDP الذي يوضّح حدود إمكانيات الإنتاج داخل الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP – gap)، وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي:

1- معدل التضخم (Inflation Rate):

يتم قياس معدل التضخم من خلال عدة مؤشرات، لكن الأكثر أهمية هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، لأنه يعكس التغيرات في بعض أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة، والجدير بالذكر انه تم احتساب معدل تضخم لعام 2024 من خلال تحديد سنة 2022 كسنة أساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من سنة 2012 كما أعلن من قبل وزارة التخطيط. إذ سجل معدل التضخم ارتفاعاً في شهر آذار من عام 2024 ليصل إلى 1.6% بعد أن كان (0.6%) في شهر شباط لذات العام.



المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

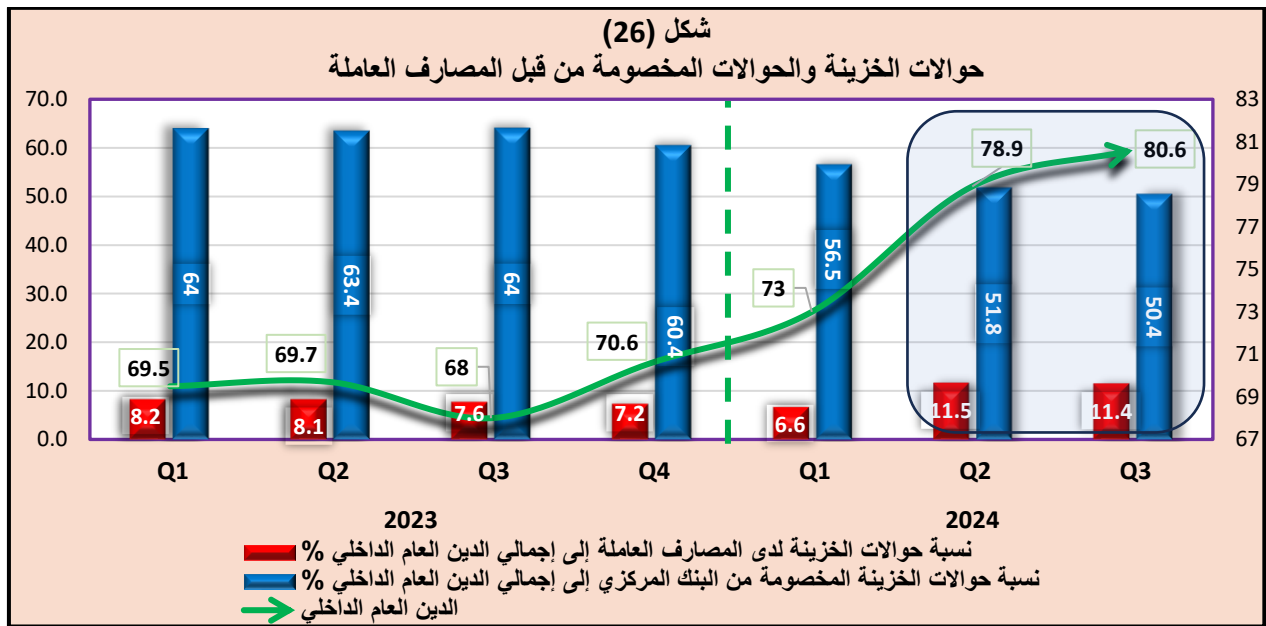
2- معدل نمو الدين الداخلي:

يبين هذا المؤشر التزامات الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويظهر من خلال الشكل (26) أنّ نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي قد انخفضت إلى (6.6%) في الفصل الأول من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (8.2%) في ذات الفصل من عام 2023،

أما بالنسبة للحوالات المخصومة من قبل البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي فقد انخفضت هي الأخرى لتبلغ (56.5%) في الفصل الاول من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (64.0%) في ذات الفصل من عام 2023 نتيجة تسديد الحكومة لجزء من هذه الحوالات، ومن جهة أخرى ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ قيمته (73) تريليون دينار في الفصل الاول من عام 2024 بعد أن سجل (69.5) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، وذلك نتيجة الاقتراض الحكومي من المصارف الحكومية بمبلغ (3.8) ترليون دينار لتغطية عجز الموازنة من النفقات التشغيلية والاستثمارية.

ويُتوقع ارتفاع الدين العام الداخلي بنسبة (13%) و (18%) ليبلغ (78.9) ترليون دينار، و (80,6)

ترليون دينار على التوالي للفصلين الثاني والثالث من عام 2024.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

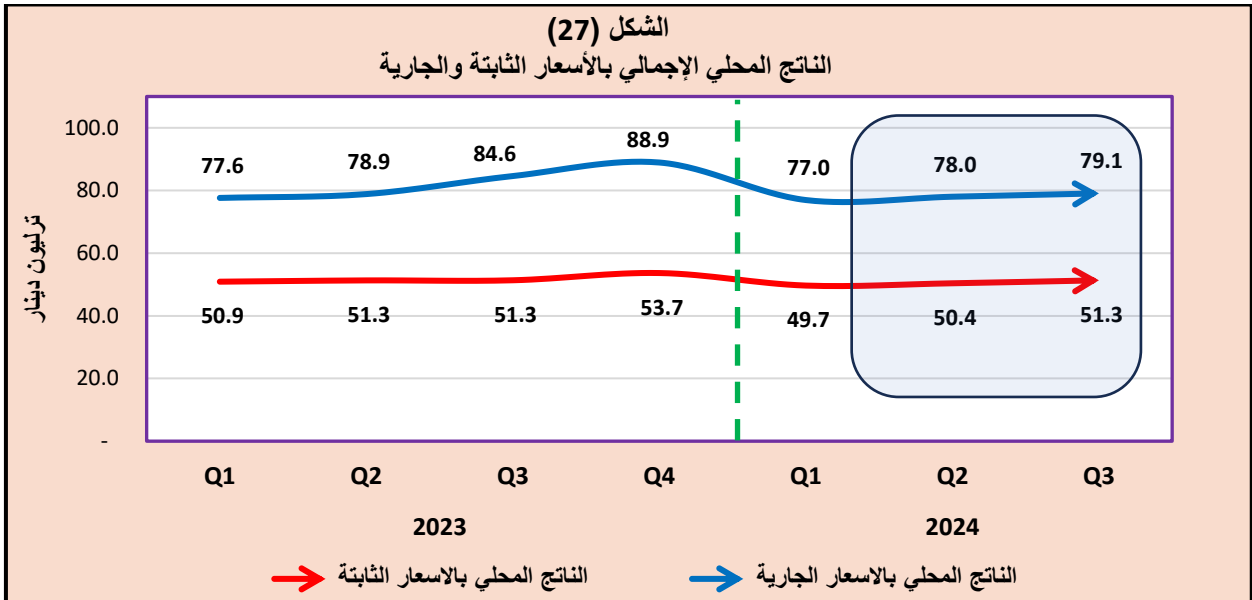
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

3- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

يُمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تُستخدم لتقييم حجم الاقتصاد ونموه، لكونه يُعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي للبلاد خلال مدة زمنية معينة. حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق في الفصل الاول لعام 2024 بنسبة (0.9%) ليسجل (76.9)

ترليون دينار مقارنة بذات الفصل من عام 2023 والبالغ (77.6) ترليون دينار، ويعزى ذلك إلى انخفاض انتاج قطاع النفط الخام، إذ سجل مبلغ (32.8) ترليون دينار، بعد أن كان (36.2) ترليون دينار، كما انخفض انتاج قطاع التعدين والمقالع ليسجل مبلغ (32.9) ترليون دينار، بعد أن كان (36.3) ترليون دينار خلال ذات المدة، وهذا أثر في انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، كما مبين في الشكل (27).

ويتوقع ان ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الثاني والثالث لعام 2024، مقارنة مع ذات الفصلين من عام 2023 على التوالي، وأن يبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (50.4) ترليون دينار و(51.3) ترليون دينار في الفصلين الثاني والثالث من عام 2024 على التوالي.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

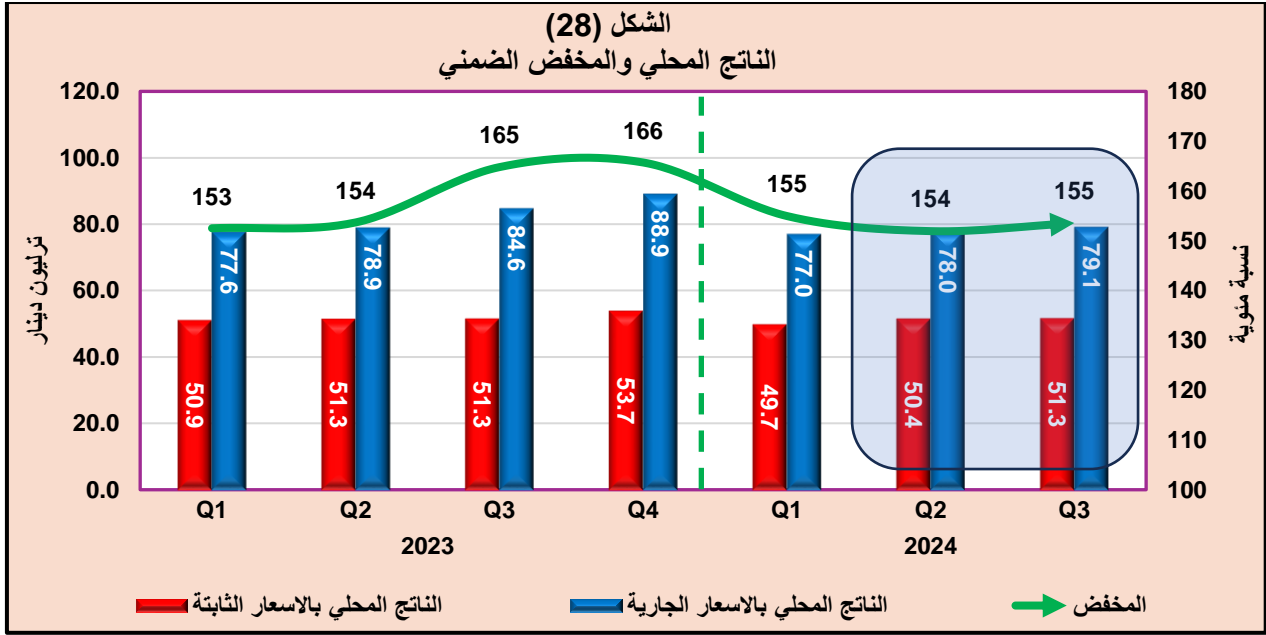
4- المخفض الضمني للأسعار (Implicit Price Deflator):

يعد المخفض الضمني للأسعار من المؤشرات المستخدمة لقياس معدل التضخم لكونه يعكس التغيرات في جميع أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال مدة زمنية محددة، ويمكن قياسه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي الجاري على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة¹، إذ تعني ارتفاع قيمة المخفض أن هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، ومن خلال الشكل (28) يُوضَّح وجود ارتفاع في قيمة المخفض

(1) للمزيد حول المخفض انظر إلى البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد التاسع عشر، ص 27.

الضمني لبيغ (155%) في الفصل الاول من عام 2024 بعد أن كان (153%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا نتيجة لمعدلات التضخم الموجبة خلال ذات الفترة.

ويتوقع ان يرتفع المخفض الضمني لبيغ نسبة (154%) و (155%) على التوالي خلال الفصلين الثاني والثالث من عام 2024.

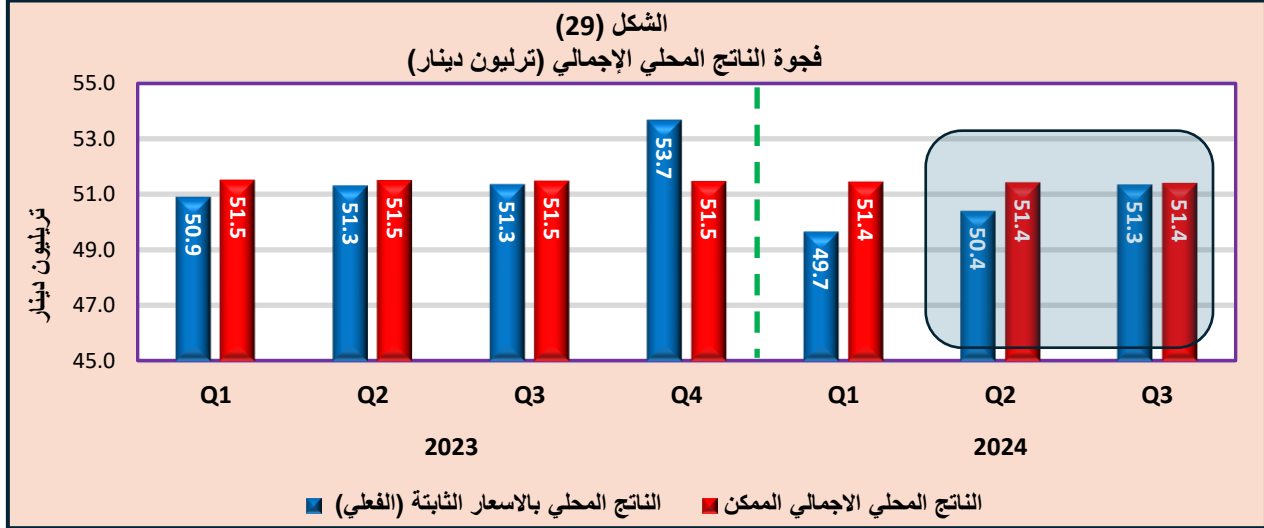


المصدر - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

5- فجوة الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر الفجوة عن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (بالأسعار الثابتة) والمحمّل (الممكن). إذ تكون الفجوة موجبة عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أكبر من الناتج المحتمل، أي أن الاقتصاد يعمل فوق طاقته الإنتاجية، وأما الفجوة السالبة تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي أقل من الناتج المحتمل وهذا يدل على أن الاقتصاد يعمل دون طاقته الإنتاجية، أي وجود بطالة أعلى من المستويات الطبيعية وإنتاج أقل مما يمكن تحقيقه، وهذا يؤدي إلى ضغوط انكماشية، ومن خلال الشكل (29) يتضح أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الممكن بلغت (51.4) ترليون دينار في الفصل الأول من عام 2024، وأن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي انخفض لبيغ (49.7) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (50.9) ترليون دينار لذات الفصل من عام 2023، أي ان الاقتصاد يعمل في مستوى أقل من مستوى الإمكانات المتوفرة.

ومن المتوقع ان يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي في الفصل الثاني والثالث لعام 2024 ليبلغ (50.4) ترليون دينار و(51.3) ترليون دينار على التوالي، مقارنة مع الفصل الأول لعام 2024، مع ثبات الناتج المحلي الإجمالي الممكن عند (51.7) ترليون دينار.

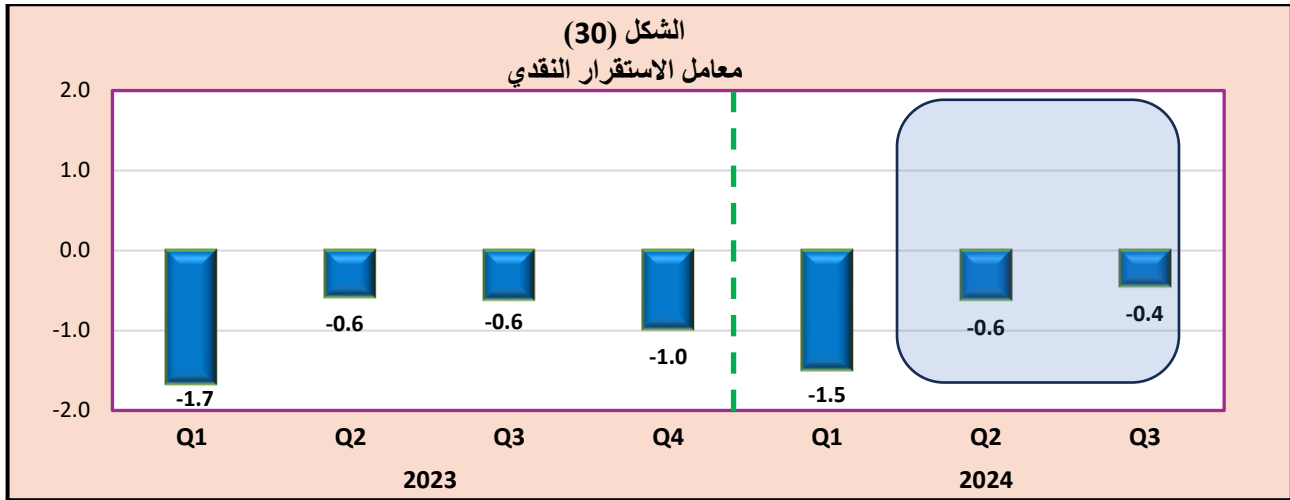


المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

6- معامل الاستقرار النقدي:

يُبين مؤشر معامل الاستقرار النقدي مدى الموازنة بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية في الاقتصاد، ويمكن التوصل إليه من خلال حاصل قسمة النمو في عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ يتحقق الاستقرار النقدي عندما تساوي قيمة هذا المؤشر الواحد الصحيح، وعندما تكون قيمته أكبر من الواحد الصحيح يشير إلى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد (ارتفاع في المستوى العام للأسعار)، وعندما تكون قيمته أصغر من الواحد الصحيح يعني ان الاقتصاد يعاني من انكماش. ويُمكن الاستعانة بالشكل (30) لغرض إيضاح التغيرات التي طرأت في قيمة هذا المؤشر، إذ سجلت قيمته (- 1.5) في الفصل الأول من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (- 1.7) في ذات الفصل من عام 2023، وجاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) على أساس فصلي ليبلغ (1.3%) في الفصل الأول من عام 2024 بعد أن كان يبلغ (32.5%) في ذات الفصل من عام 2023، فضلاً عن انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال ذات المدة ليبلغ (0.9)، أي إنّ الاقتصاد في مرحلة انكماش.

ومن المتوقع يبلغ معامل الاستقرار النقدي في الفصلين الثاني والثالث من عام 2024 نسبة (-0.6) و (-0.4) على التوالي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

* الفصل الثاني والثالث من عام 2024 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (3)
المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

اسم المؤشر	الفصل الأول 2023	الفصل الأول 2024	معدل التغير %
معدل التضخم (%)	6.5	0.8	- 87.7
نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)	8.2	6.6	- 19.5
نسبة الحوالات المخصومة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي %	64	56.5	- 11.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مبلغ (ترليون دينار)	77.6	76.9	-0.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ (ترليون دينار)	50.9	49.7	-2.4
المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	153	155	1.3
فجوة الناتج المحلي الإجمالي مبلغ (ترليون دينار)	-0.8	-2.1	162.5
معامل الاستقرار النقدي	-1.0	-0.7	- 30

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.



mfs.dept@cbi.iq